



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

## البنوك العاملة في الأردن: 4 كانون أول اليوم الدولي للاحتفال بالبنوك

كانون الأول 2022



## منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة. وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

**ت: +962 6 566 6476**

**ف: +962 6 566 6376**

**ورقة السياسات هي بحث يركز على قضية أو مشكلة معينة، وتقدم توصيات واضحة لصانعي السياسات.**

## جدول المحتويات

4	مقدمة
5	قطاع البنوك في الأردن:
9	مؤشر التطور المالي: أين يقع الأردن؟
15	مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي المعنية بتعزيز أداء القطاع المالي

## 1. مقدمة

في العام 2019، حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم الرابع من كانون الأول (ديسمبر) من كل عام ليكون مناسبة عالمية للاحتفال بـ **“اليوم الدولي للمصارف (البنوك)”**. وتحتفل الأمم المتحدة في هذا اليوم، بالمؤسسات المالية وبنوك التنمية الدولية، والأنظمة المصرفية الوطنية، تقديرًا لجهودهم المبذولة في النمو الاقتصادي والتنمية، وتُخصّص مثل هذه المناسبات **لتثقيف الجمهور بشأن القضايا ذات الاهتمام، وحشد الإرادة السياسية والموارد لمعالجة المشاكل العالمية، وكذلك الاحتفال بالإنجازات الإنسانية وتعزيزها.**

وفي هذا السياق، تساهم البنوك، وأسواق الأسهم والسندات، وشركات التأمين، والمؤسسات المالية مساهمة كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، إذ يشير البنك الدولي إلى **خمس مهام رئيسية تقوم بها الأنظمة المالية:**

1. إنتاج المعلومات (المالية وغيرها) حول المشاريع الاستثمارية المحتملة، وتخصيص رأس المال بناءً على هذه المعلومات.
  2. مراقبة اقتراض الأفراد والشركات، وتعزيز ممارسات حوكمة الشركات بعد الإقراض.
  3. تجميع المدخرات وتوظيفها.
  4. تسهيل التعامل في الأوراق المالية وإدارة مخاطرها من خلال التنويع الاستثماري.
  5. تسهيل تبادل السلع والخدمات والأوراق المالية (الأسهم والسندات والخيارات).
- وتكمن أهمية القطاع المصرفي (البنوك) في غالبية الأنظمة المالية، في قبول الودائع ومنح القروض للأفراد والشركات، إضافة إلى تحويل الأموال، وتسديد المدفوعات الدورية، وإدارة محافظ العملاء. كما تقوم البنوك بإصدار الاعتمادات المالية، وتزويد العملاء بتسهيلات مالية بالعملات الأجنبية. وتلعب كذلك البنوك دورًا مهمًا في ترجمة السياسة النقدية للبنوك المركزية. فالمحصلة، فإن البنوك لها تأثير كبير في الناس والمجتمعات والصناعات، وكذلك الدول. وبالتالي، فإن كل شخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع البنوك. ولهذا، فإن الأنظمة المصرفية في جميع أنحاء العالم، وبدرجات متفاوتة، ملتزمة "بالمسؤولية الاجتماعية للشركات" للحفاظ على سمعتها وصورتها وأدائها المالي بمرور الوقت.
- ويعدّ الرابع من كانون الأول لهذا العام يومًا خاصًا للأردن. فبالإضافة إلى أنه مناسبة عالمية للاحتفال بالبنوك، فإن أحد المحركات الثمانية للنمو في "رؤية التحديث الاقتصادي" التي تم إطلاقها هذا العام هي "محرك الخدمات المستقبلية"، الذي يتضمن "الأسواق والخدمات المالية".

**وفي هذه المناسبة، يسعى منتدى الاستراتيجيات الأردني من خلال ورقة السياسات هذه إلى تسليط الضوء على ما يأتي:**

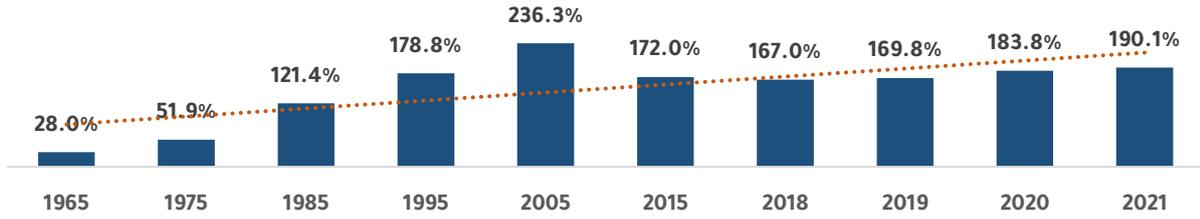
- أبرز المشاهدات حول أداء البنوك العاملة في الأردن.
- درجة وترتيب القطاع المصرفي الأردني على مؤشر التطور المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي.
- أبرز مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي الهادفة إلى تعزيز أداء القطاع المالي، ودورها في تحسين موقع الأردن على مؤشر التطور المالي، وبالتالي تعزيز مساهمته في الاقتصاد الأردني.

## 2. قطاع البنوك في الأردن:

يبلغ عدد البنوك العاملة في الأردن 12 بنكاً تجارياً محلياً و (6 بنوك تجارية أجنبية)، بالإضافة إلى 3 بنوك إسلامية محلية و (بنك إسلامي أجنبي). وفيما يلي بعض الملاحظات حول قطاع البنوك:

(أ) بمرور الوقت، زاد إجمالي أصول البنوك المرخصة بأكثر من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ويمكن ملاحظة تلك الزيادة من نسبة إجمالي الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي.

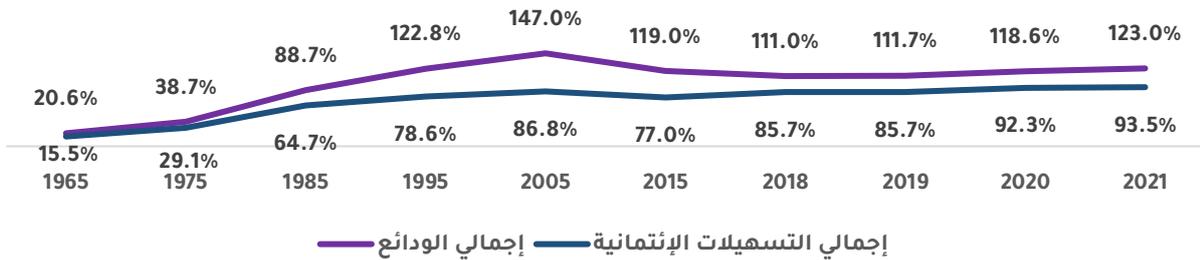
### إجمالي أصول البنوك العاملة في الأردن (نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي)



المصدر: البنك المركزي الأردني

(ب) لقد زاد حجم إجمالي الودائع والتسهيلات الائتمانية. عبر الزمن، بمستوى أعلى من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي؛ إذ ارتفعت نسبة إجمالي الودائع والتسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

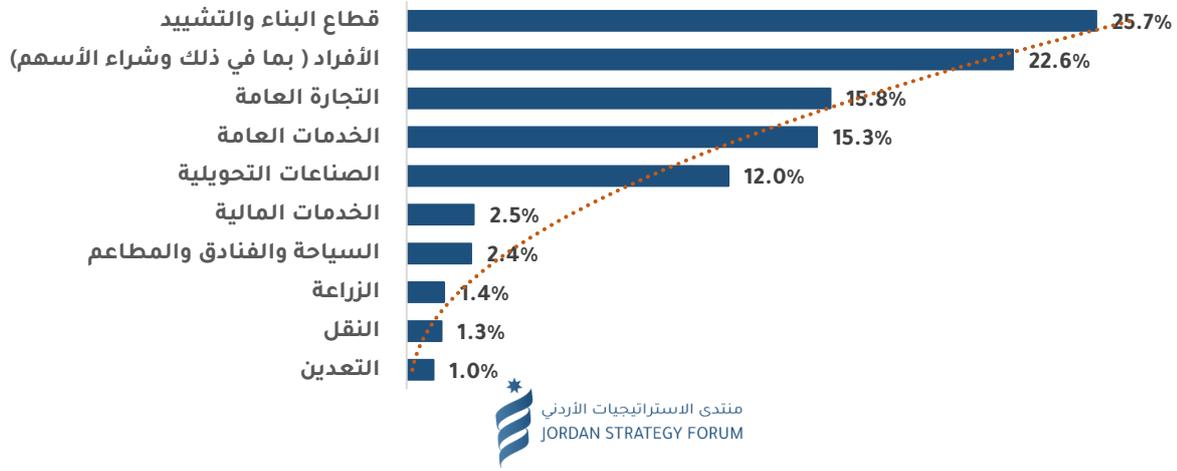
### إجمالي الودائع والتسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)



المصدر: البنك المركزي الأردني

(ت) خلال الفترة (2021-2018)؛ استحوذ قطاع البناء والتشييد على النسبة الأعلى (25.7%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك.

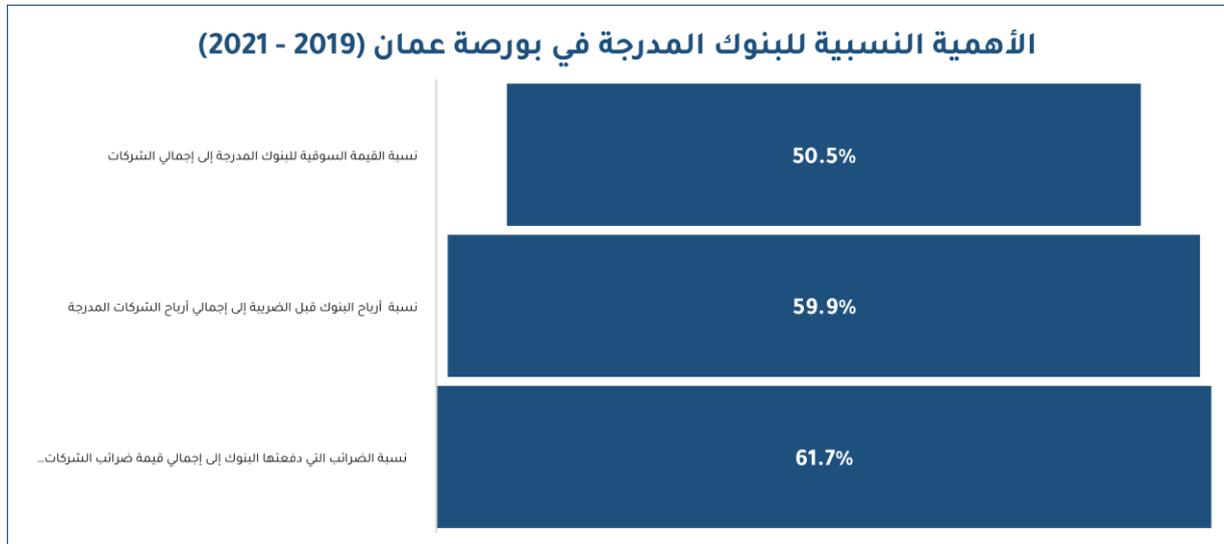
## نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن بحسب القطاع (2018-2021)



المصدر: البنك المركزي الأردني

ث) يبلغ عدد البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (14) بنكاً. وتشكّل هذه البنوك جزءاً مهماً من سوق رأس المال؛ إذ يساوي إجمالي أرباحها قبل الضريبة 59.9% من إجمالي أرباح جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2019 - 2021. كما بلغ متوسط نسبة ضريبة الدخل المدفوعة من البنوك المدرجة في بورصة عمان 61.7% من مجموع الضرائب التي دفعتها جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2019 - 2021. إضافة إلى ذلك، تشكّل القيمة السوقية لهذه البنوك حوالي 50.5% من القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة في بورصة عمان لذات الفترة.

## الأهمية النسبية للبنوك المدرجة في بورصة عمان (2019 - 2021)



(ج) تعدّ البنوك في الأردن المقرض الرئيس للحكومة. فقد بلغت نسبة أذونات الخزينة والسندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك العاملة في الأردن خلال السنوات القليلة الماضية 52% من إجمالي أذونات الخزينة والسندات الحكومية.



المصدر: البنك المركزي الأردني

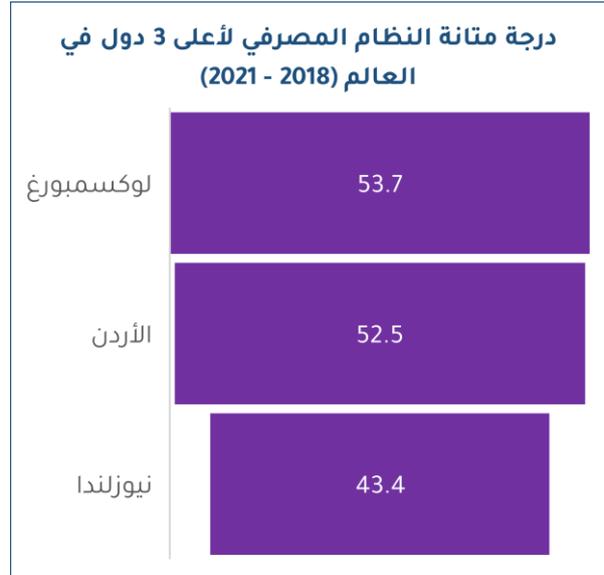
يتم احتساب الدرجة المعيارية على أساس مقارنة متانة الأنظمة المصرفية بين الدول (نسبة كفاية رأس المال والعوائد) ومستوى تقلب تلك العوائد. وتحسب على النحو الآتي:

$$\text{الدرجة المعيارية} = \frac{\text{العائد على الأصول} + (\text{رأس المال} / \text{إجمالي الأصول})}{\text{الانحراف المعياري للعائد على الأصول}}$$

(ح) ومن المهم الإشارة أيضاً إلى **متانة القطاع المصرفي الأردني** استناداً إلى البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، التي تقيس مدى احتمالية تعثر النظام المصرفي لـ 165 دولة من خلال احتساب ما يعرف **بالدرجة المعيارية (Z-Score)**.

وفي هذا السياق، نلاحظ أن **القطاع المصرفي في الأردن هو ثاني أكثر القطاعات استقراراً** (من بين 165 قطاعاً مصرفياً) بعد لوكسمبورغ التي جاءت في المرتبة الأولى، في حين جاءت آيسلندا في المرتبة الأخيرة.

بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج بأن الأسباب وراء الدرجة المرتفعة التي حظي بها القطاع المصرفي الأردني تعود إلى مستوى الربحية (العائد على الأصول)، ونسبة كفاية رأس المال (مجموع رأس مال الأسهم إلى إجمالي الأصول)، ومستوى التقلب المنخفض (الانحراف المعياري للعائد على الأصول).



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

خ) أيضاً، لا بد من الإشارة إلى ارتفاع نسبة الاشتغال المالي في الأردن من (24.6%) في العام 2014 إلى (47.1%) في العام 2021. وبالنظر إلى نسب الاشتغال المالي بحسب الجنس: تعدّ الإناث أقل اشتغالاً من الذكور، إلا أن نسبة الاشتغال المالي عند الإناث قد تضاعفت بمعدل أسرع من الذكور: من 15.5% في العام 2014 إلى 34.1% في العام 2021.



بناءً على الملاحظات المذكورة أعلاه، تعدّ مساهمة البنوك العاملة في الأردن عالية نسبة إلى حجم الاقتصاد المحلي (نسبة الناتج المحلي الإجمالي). كما تشكّل البنوك جزءاً مهماً ورئيساً من بورصة عمان. أضف إلى ذلك، أن القطاع المصرفي في الأردن متين ومستقر مقارنة بـ 165 من القطاعات المصرفية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك لا بد من الاستمرار في العمل على رفع نسبة الإشتغال المالي في الأردن.

### 3. مؤشر التطور المالي: أين يقع الأردن؟

نظرًا للأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها الأنظمة المالية، يقوم صندوق النقد الدولي بإصدار "مؤشر التطور المالي" منذ العام 1980. ويقيس المؤشر مدى تطور محوري المؤسسات المالية (البنوك والتأمين)، والأسواق المالية (سوق الأوراق المالية)، من خلال مقياس من (0 إلى 1+) يقارن ثلاثة مرتكزات رئيسة للأنظمة المالية لـ 189 دولة حول العالم هي: العمق، والقدرة على الوصول، والكفاءة، يتم قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية، كما هو موضح في الجدول أدناه.

مؤشر التطور المالي		
محور الأسواق المالية (Financial Markets)	محور المؤسسات المالية (Financial Institutions)	المحاور الركائز
<ul style="list-style-type: none"> <li>نسبة إجمالي القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي.</li> <li>حجم التداول في الأسهم في السوق الثانوية إلى الناتج المحلي الإجمالي.</li> <li>نسبة سندات الدين الدولية للحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي.</li> <li>نسبة إجمالي السندات المطروحة من الشركات المالية وغير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.</li> <li>نسبة أصول صناديق التقاعد إلى الناتج المحلي الإجمالي.</li> <li>نسبة أصول الصناديق الاستثمارية المشتركة إلى الناتج المحلي الإجمالي.</li> <li>نسبة أقساط التأمين المدفوعة إلى الناتج المحلي الإجمالي.</li> </ul>	العمق (Depth)
<ul style="list-style-type: none"> <li>القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها باستثناء أكبر 10 شركات إلى الناتج المحلي الإجمالي.</li> <li>إجمالي عدد الجهات المقرضة (Issuers of debt) المحلية والخارجية.</li> <li>الشركات المالية وغير المالية لكل 100,000 فرد.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>عدد فروع البنوك لكل 100,000 فرد.</li> <li>أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 فرد.</li> </ul>	الوصول (Access)
<ul style="list-style-type: none"> <li>معدل دوران الأسهم (حجم التداول في السوق الثانوي إلى إجمالي القيمة السوقية).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>صافي هامش الفائدة في القطاع المصرفي.</li> <li>الفارق ما بين سعر (فائدة) الاقتراض والودائع.</li> <li>نسبة دخل البنوك من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل.</li> <li>نسبة تكاليف البنوك التشغيلية (باستثناء الفوائد المدفوعة) إلى إجمالي الأصول.</li> <li>العائد على أصول البنوك، والعائد على حقوق الملكية.</li> </ul>	الكفاءة (Efficiency)

## بناءً على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، نجد أن "التطور المالي" في الأردن كما يلي:

(أ) في العام 1980، حصل الأردن على درجة (0.46) على مؤشر التطور المالي، وقد جاءت مرتبته السادسة عالمياً. في حين تراجعت درجة الأردن في العام 2020، إلى (0.35) مما أدى إلى تراجع ترتيبه على مؤشر التطور المالي إلى المرتبة (68) عالمياً.



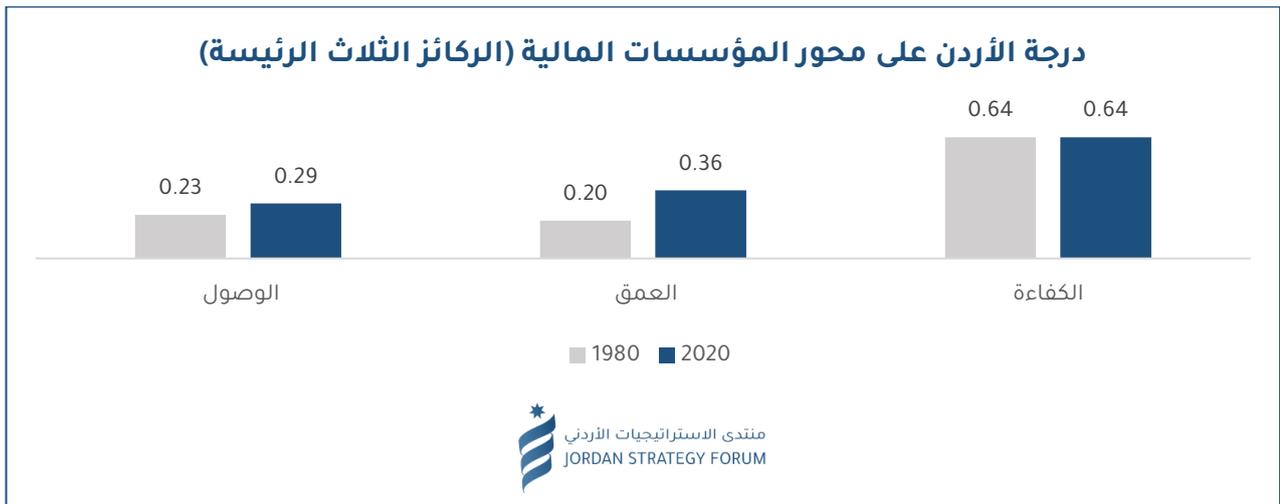
(ب) يعود السبب في تراجع درجة الأردن وترتيبه على مؤشر التطور المالي إلى محور الأسواق المالية وليس محور المؤسسات المالية. فقد انخفضت درجة الأسواق المالية انخفاضاً كبيراً من (0.56) في العام 1980 إلى (0.24) في العام 2020. في حين ارتفعت درجة المؤسسات المالية من (0.35) في العام 1980 إلى (0.45) في العام 2020.



(ت) وبالمقارنة بين أداء الأردن والدول العربية؛ فقد تراجعت درجة الأردن تراجعاً واضحاً في محور الأسواق المالية؛ إذ كان يتصدر جميع الدول العربية في العام 1980، إلّا أنه احتل المرتبة التاسعة عربياً في العام 2020. بالمقابل، ما زال يحافظ الأردن على مرتبته المتقدمة عربياً في محور المؤسسات المالية؛ إذ كان يحتل المرتبة الثانية عربياً في العام 1980، ويحتل المرتبة الثالثة عربياً في العام 2020.

محور الأسواق المالية				محور المؤسسات المالية			
2020	الدولة	1980	الدولة	2020	الدولة	1980	الدولة
0.60	قطر	0.56	الأردن	0.48	الكويت	0.40	لبنان
0.55	الإمارات	0.33	قطر	0.46	لبنان	0.35	الأردن
0.54	السعودية	0.20	البحرين	0.45	الأردن	0.34	قطر
0.48	البحرين	0.17	مصر	0.45	قطر	0.28	عُمان
0.32	عُمان	0.16	السعودية	0.44	المغرب	0.27	البحرين
0.29	مصر	0.10	عُمان	0.41	عُمان	0.27	الكويت
0.26	المغرب	0.09	الإمارات	0.41	تونس	0.21	المغرب
0.25	الكويت	0.07	تونس	0.35	الإمارات	0.20	مصر
0.24	الأردن	0.05	الكويت	0.34	السعودية	0.20	تونس
0.15	لبنان	0.04	المغرب	0.32	البحرين	0.17	الإمارات
0.06	تونس	0.03	لبنان	0.30	مصر	0.15	تونس

ث) وبالنظر إلى المؤشرات الفرعية لمحور المؤسسات المالية، نرى أن درجة الأردن قد تحسنت بالعموم في مختلف المؤشرات الفرعية. إلا أنها ما زالت متدنية في مرتكزي القدرة على الوصول والعمق.



ولتحسين درجة الأردن في محور المؤسسات المالية بالتحديد، لا بد من النظر فيما يتم تضمينه ضمن المؤشرات الفرعية لركائز المؤشر الثلاث.

### بناءً على المؤشرات المصرفية المستخدمة، يمكننا تحديد الملاحظات الآتية:

1. تعدّ نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (إلى الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (2018-2020) منخفضة في الأردن، مقارنة بدول أخرى كالولايات المتحدة واليابان وسويسرا، التي تعد النسبة فيها مرتفعة بشكل استثنائي. وعليه، فإن زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص ستساهم في رفع درجة الأردن على محور المؤسسات المالية.

### نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (2018 - 2020)

78.0%	إيطاليا	96.6%	فنلندا	122.7%	سنغافورة	196.0%	الولايات المتحدة
69.4%	تركيا	89.7%	المغرب	118.4%	قبرص	178.0%	اليابان
63.1%	عُمان	85.0%	اليونان	111.3%	فرنسا	161.8%	الدنمارك
36.4%	إيرلندا	81.3%	الإمارات	106.7%	قطر	135.9%	المملكة المتحدة
25.6%	مصر	81.2%	ألمانيا	102.0%	هولندا	134.0%	السويد
		78.8%	<b>الأردن</b>	100.9%	إسبانيا	125.0%	ماليزيا

2. يعدّ دخل البنوك (من غير الدخل المترتب على الفوائد) نسبة إلى إجمالي دخل البنوك في الأردن منخفضاً مقارنة بدول أخرى كإيرلندا وقبرص وفرنسا؛ التي ترتفع فيها هذه النسبة بشكل استثنائي. وهذا يؤشر على **ضرورة تنويع البنوك لمصادر دخلها، مما يُحسن من درجة الأردن على محور المؤسسات المالية.**

### دخل البنوك (من غير الفوائد) نسبة إلى إجمالي الدخل (2018 - 2021)

29.4%	المملكة المتحدة	38.9%	المغرب	56.8%	إسبانيا	72.1%	إيرلندا
25.5%	<b>الأردن</b>	38.0%	الولايات المتحدة	56.6%	ألمانيا	71.6%	قبرص
25.4%	تركيا	35.9%	ماليزيا	52.2%	السويد	70.8%	فرنسا
24.4%	السعودية	35.7%	الكويت	47.0%	تونس	70.2%	سويسرا
22.3%	مصر	33.7%	اليابان	42.2%	سنغافورة	63.3%	فنلندا
21.2%	قطر	33.7%	اليونان	40.7%	هولندا	60.4%	الدنمارك
		32.2%	عُمان	40.1%	الإمارات	59.3%	إيطاليا

3. تعدّ التكاليف التشغيلية للبنوك (النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأصول) في الأردن متوسطة، مقارنة بدول أخرى كاليابان وقطر وفرنسا، التي تنخفض فيها هذه النسبة بشكل استثنائي.

#### التكاليف التشغيلية للبنوك نسبة إلى إجمالي الأصول (2018 - 2021)

1.8%	تركيا	1.5%	مصر	1.2%	الكويت	0.5%	اليابان
<b>1.9%</b>	<b>الأردن</b>	1.5%	إيرلندا	1.2%	الإمارات	0.7%	قطر
2.0%	سويسرا	1.6%	ألمانيا	1.2%	ماليزيا	0.8%	فرنسا
2.4%	تونس	1.6%	عُمان	1.3%	إسبانيا	0.9%	سنغافورة
2.6%	الولايات المتحدة	1.7%	المغرب	1.3%	الدنمارك	0.9%	فنلندا
5.5%	قبرص	1.7%	اليونان	1.3%	السعودية	1.0%	هولندا
		1.7%	إيطاليا	1.4%	المملكة المتحدة	1.1%	السويد

4. كما يعدّ العائد على الأصول للبنوك في الأردن متوسطًا، مقارنة ببعض الدول كالإيونان وألمانيا وسويسرا، إذ تنخفض النسبة فيها بشكل استثنائي.

#### نسبة العائد البنوك (قبل الضريبة) على الأصول (2018-2021)

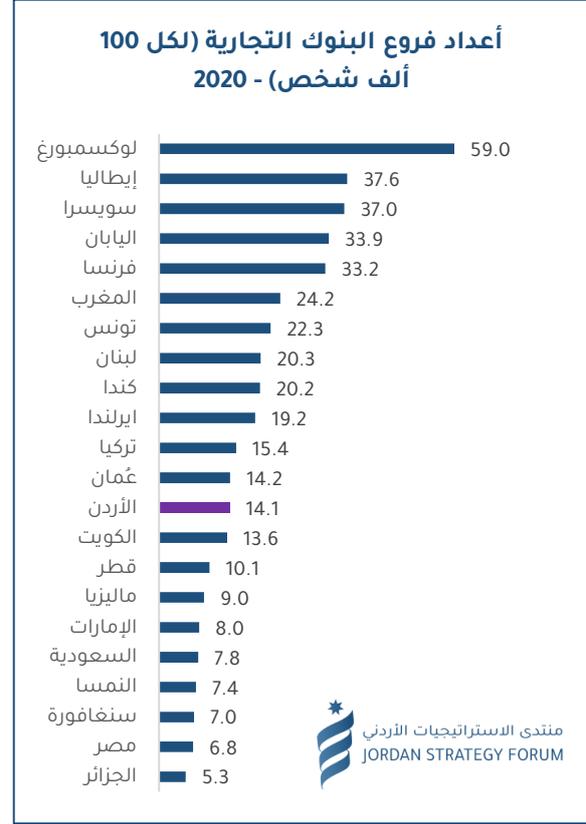
0.3%	إيطاليا	0.9%	إيرلندا	1.3%	الإمارات	2.4%	مصر
0.3%	فرنسا	0.7%	الدنمارك	1.3%	تركيا	1.8%	السعودية
0.2%	اليابان	0.6%	فنلندا	1.3%	ماليزيا	1.6%	تونس
0.2%	سويسرا	0.6%	هولندا	1.2%	المغرب	1.5%	الولايات المتحدة
-0.1%	ألمانيا	0.6%	المملكة المتحدة	1.1%	الكويت	1.4%	قطر
-0.5%	اليونان	0.4%	إسبانيا	1.1%	سنغافورة	<b>1.3%</b>	<b>الأردن</b>
		0.4%	قبرص	1.0%	السويد	1.3%	عُمان

5. ويعدّ العائد على حقوق الملكية للبنوك في الأردن متوسطًا، بينما تنخفض النسبة في دول أخرى كالإيونان وألمانيا وبشكل استثنائي.

#### نسبة العائد للبنوك (قبل الضريبة) على حقوق الملكية (2018-2021)

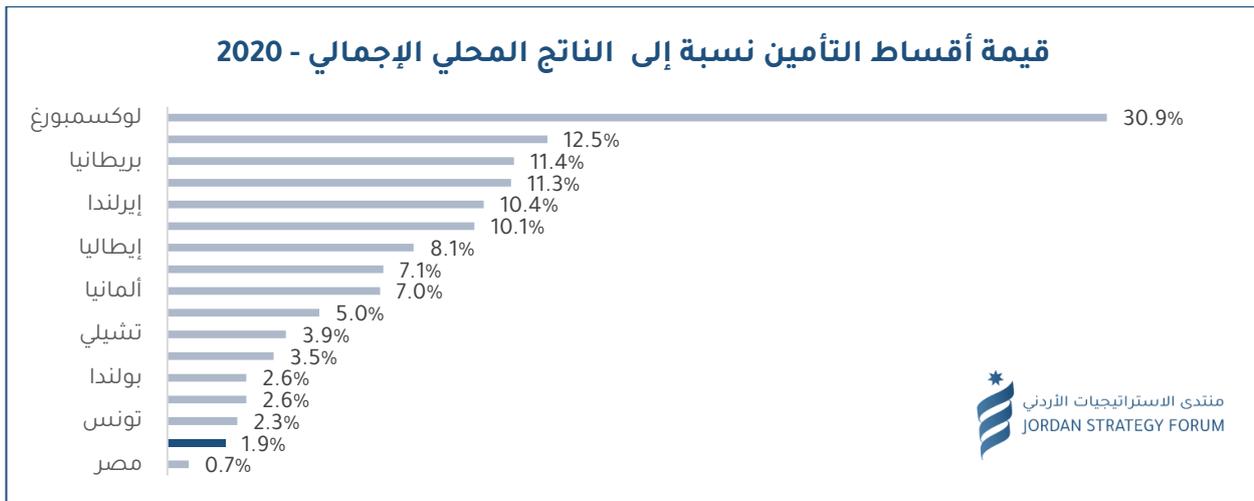
4.4%	اليابان	8.5%	هولندا	11.5%	المغرب	28.2%	مصر
4.2%	إيطاليا	8.0%	الكويت	11.1%	السعودية	17.9%	تونس
4.1%	قبرص	8.0%	الدنمارك	10.8%	ماليزيا	14.3%	السويد
2.2%	سويسرا	7.1%	فرنسا	<b>10.0%</b>	<b>الأردن</b>	13.7%	الولايات المتحدة
-2.6%	ألمانيا	6.2%	المملكة المتحدة	9.8%	الإمارات	13.2%	قطر
-4.2%	اليونان	4.9%	إيرلندا	8.7%	فنلندا	12.6%	تركيا
		4.7%	إسبانيا	8.5%	عُمان	11.5%	سنغافورة

6. وتمتلك دول مثل لوكسمبورغ عددًا كبيرًا من أجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك التجارية (لكل 100,000 شخص). بالمقابل، فإن أعداد الفروع (14 لكل 100 ألف شخص) والصراف الآلي (30 لكل 100,000 شخص) تعد منخفضة في الأردن.



وهنا لا بد من الإشارة إلى أن انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية، قد يقلل من أهمية عدد أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية (لكل 100,000 شخص). أي بعبارة أخرى، قد يتم إعادة النظر في هذا المعيار من قبل صندوق النقد الدولي عند قياس المؤشر.

7. تعدّ نسبة إجمالي أقساط التأمين (إلى الناتج المحلي الإجمالي) منخفضة في الأردن، مقارنة بدول أخرى مثل لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، التي ترتفع فيها النسبة بشكل استثنائي.



## 4. مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي المعنية بتعزيز أداء

### القطاع المالي

كما تم ذكره آنفًا، شهد هذا العام إطلاق "رؤية التحديث الاقتصادي"، التي تشتمل على 8 محركات اقتصادية رئيسية، بما في ذلك "محرك الخدمات المستقبلية" الذي يتضمن عددًا من المبادرات المتعلقة **بالأسواق والخدمات المالية**. وفيما يلي أبرز تلك المبادرات التي ستساهم في تحسين موقع الأردن على مؤشر التطور المالي، وبالتالي تعزيز دوره التنموي في الاقتصاد الأردني:

- 1. بهدف زيادة وصول الأفراد والقطاع الخاص للتمويل**، لا بد من العمل على:
  - تحديث استراتيجية الشمول المالي
  - إطلاق حملة لرفع مستوى الوعي والثقافة المالية.
  - التوسع في اقراض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
  - تطوير قائمة معتمدة مسبقًا بأسماء الجهات المانحة والمقرضة لشركات التمويل الأصغر.
  - تطوير الإطار التنظيمي لشركات التأجير التمويلي.
- 2. بهدف تعزيز قطاع التأمين ودوره التنموي في الاقتصاد الأردني**، لا بد من العمل على:
  - إعادة هيكلة قطاع التأمين.
  - تأسيس شركة محلية لإعادة التأمين.
- 3. بهدف تنمية القطاع المالي**، لا بد من العمل على:
  - تطوير خارطة طريق لتنمية القطاع المالي
  - تطوير سوق رأس المال ليصبح أكثر سيولة وعمقًا (الأسهم والسندات)
  - تسريع التحول الرقمي في القطاع المالي.
  - تطوير التشريعات والأنظمة المالية لتتسم بمزيد من المرونة والاستجابة السريعة لمتطلبات قطاع التقنيات المالية.

**الخلاصة،** سينعكس التنفيذ السريع والجيد لمبادرات الأسواق والخدمات المالية إيجابًا على أداء الأردن في مؤشر التطور المالي. فمثلًا، بزيادة نسبة الاشتغال المالي، والتوسع في إقراض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، سيزداد عدد عملاء البنوك، ونسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص. أضف إلى ذلك، فإن نجاح المبادرات المتعلقة بقطاع التأمين سترفع من إجمالي أقساط التأمين في الأردن. كما أن تطوير سوق رأس المال سيساهم في تنمية القطاع المالي ككل.

يتكون سوق عمان المالي من ثلاثة قطاعات رئيسية يندرج تحتها 19 قطاعاً فرعياً ويشكل قطاع البنوك المدرج تحت القطاع المالي الجزء الأهم من بورصة عمان

## قطاع الصناعة



## قطاع المالي



## قطاع الخدمات



## البنوك

وصل عدد البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان (14) بنكاً، تساهم في:

**50.5%**

من القيمة السوقية للبنوك الأردنية من القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة في بورصة عمان

**61.7%**

من متوسط نسبة ضريبة الدخل المدفوعة من البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2021 - 2019

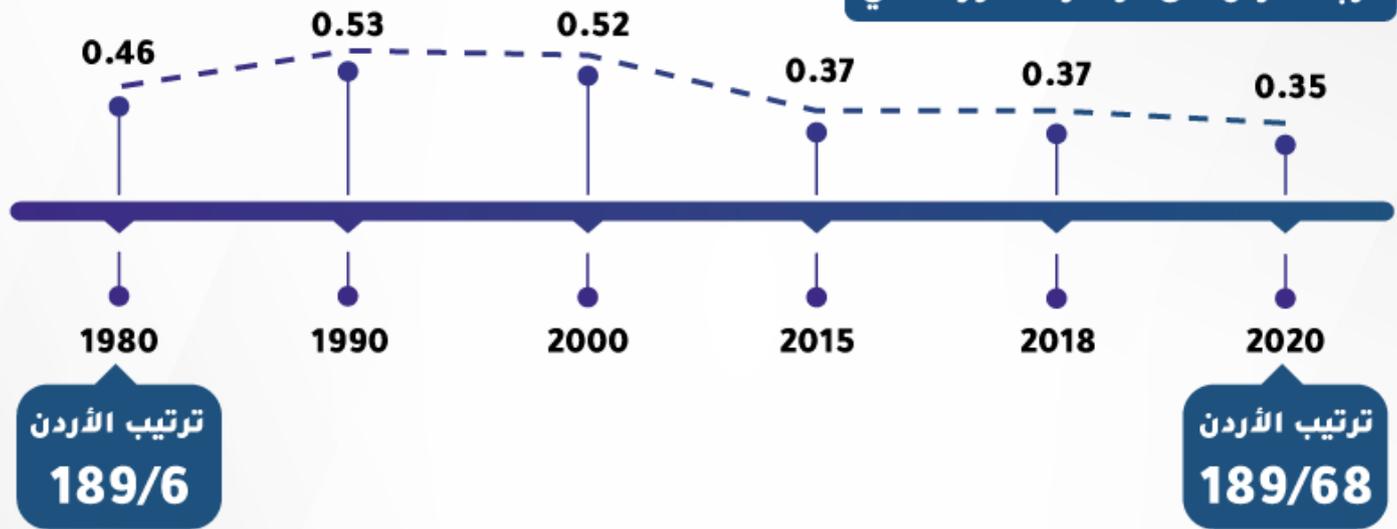
**59.9%**

من إجمالي أرباح البنوك (قبل الضريبة) من إجمالي أرباح جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2021 - 2019

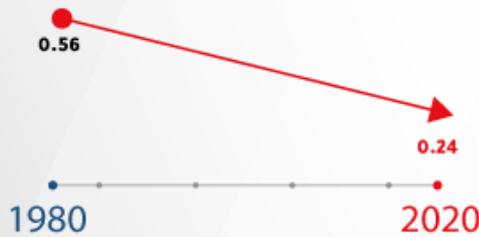
## مؤشر التطور المالي

مؤشر التطور المالي هو مؤشر صادر عن صندوق النقد الدولي منذ العام 1980، والذي يقيس مدى تطور محوري المؤسسات المالية (البنوك والتأمين)، والأسواق المالية (سوق الأوراق المالية)، من خلال مقياس من (0 إلى +1). يقارن المؤشر ثلاثة مرتكزات رئيسة للأنظمة المالية لـ 189 دولة حول العالم هي: العمق، والقدرة على الوصول، والكفاءة.

### درجة الأردن على مؤشر التطور المالي

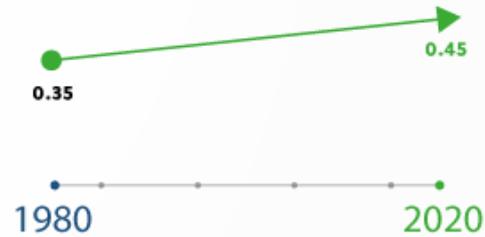


### محور الأسواق المالية (الدرجة)



شهد أداء الأردن تراجعاً واضحاً في محور الأسواق المالية؛ إذ كان يتصدر جميع الدول العربية في العام 1980، إلا أنه احتل المرتبة التاسعة عربياً في العام 2020.

### محور المؤسسات المالية (الدرجة)



ما زال يحافظ الأردن على مرتبته المتقدمة عربياً في محور المؤسسات المالية؛ إذ كان يحتل المرتبة الثانية عربياً في العام 1980، ويحتل المرتبة الثالثة عربياً في العام 2020.



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

[www.jsf.org](http://www.jsf.org)

[www.jsf.org](http://www.jsf.org)  /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan